



وثائق معلومات البرنامج

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 17 أبريل/نيسان 2020 | رقم التقرير: PIDA215977



معلومات أساسية

(أ) البيانات الأساسية للبرنامج

البلد	الرقم التعريفي للمشروع	اسم البرنامج	الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد):
الأردن	P171172	تمويل إضافي: برنامج توفير الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين باستخدام أداة تمويل البرامج وفقاً للنتائج	P159522
المنطقة	التاريخ التقديري للتقييم المسبق	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين	مجال الممارسة (الرئيسي)
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	17 أبريل/نيسان 2020	28 مايو/أيار 2020	التمويل والتنافسية والابتكار
أداة التمويل	الجهة/البلد المقترض	الجهة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	
أداة تمويل البرامج وفقاً للنتائج	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن	وزارة العمل، هيئة الاستثمار الأردنية، وزارة الصناعة والتجارة والتموين، أمانة عمان الكبرى، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وزارة الإدارة المحلية، البنك المركزي الأردني، وزارة التنمية الاجتماعية	

الهدف (الأهداف) الإنمائي للبرنامج

الهدف الإنمائي للمشروع: "تحسين الفرص الاقتصادية المتاحة للأردنيين واللاجئين السوريين في الأردن"

التكلفة والتمويل

ملخص (بملايين الدولارات الأمريكية)

501.07	تكلفة البرنامج الحكومي
100.00	إجمالي التكلفة التشغيلية
100.00	إجمالي تكلفة البرنامج



100.00	مجموع التمويل
0.00	الفجوة التمويلية
التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)	
100.00	إجمالي التمويل المُقدّم من مجموعة البنك الدولي
100.00	إقراض البنك الدولي

ب. المقدمة والسياق

السياق العام للبلد

1. خلال العقد الماضي، واجه الأردن عدداً من الصدمات الخارجية التي أثرت تأثيراً مباشراً على النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك، لم يتمكن الاقتصاد الأردني من خلق عدد كبير من الوظائف المنتجة اللازمة لتلبية احتياجات شريحة الشباب المتزايدة أعدادهم بوتيرة سريعة. وقد شهد الأردن عدداً من الصدمات الخارجية خلال العقد الماضي، أولاً، الأزمة المالية العالمية في عام 2009 التي أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي، ولم تكن سياسة الاستجابة للأزمة - بما في ذلك خفض الضرائب وتراكم الديون - كافية لتحفيز النمو. ثانياً، أدت الصراعات في العراق وسوريا في 2011 إلى تعطيل طرق التجارة مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، بما في ذلك تركيا والاتحاد الأوروبي. وحيث أن التكاليف التقديرية لهذه الاضطرابات كبيرة على حركة التجارة. ثالثاً، أدى انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي ذات الأسعار التفضيلية من مصر (أيضاً في عام 2011) إلى قيام الحكومة بوضع سقف لتعرفة الكهرباء لتجنيب معظم السكان الزيادات الكبيرة في تعرفه الكهرباء، وافضى ذلك إلى تراكم ديون قطاع الطاقة لتصل إلى حوالي 18% من إجمالي الناتج المحلي بحيث تتقاسم هذا الدين الحكومة المركزية وشركة الكهرباء الوطنية. رابعاً، أدى التباطؤ الاقتصادي في دول الخليج (بسبب انخفاض أسعار النفط في 2014) إلى انخفاض الحوالات المالية (حوالي 0.4 % من إجمالي الناتج المحلي سنوياً) وانخفاض المنح الرسمية للأردن (حوالي 1% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً، على الرغم من أن الأردن لا يزال أحد أكبر متلقي المساعدات الإنمائية الرسمية في العالم بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي). كما أدى تدني أسعار السلع الأساسية إلى انخفاض عائدات الأردن من صادرات الفوسفات والبوتاس. وقد أثرت هذه الصدمات الخارجية على استقرار الاقتصاد الكلي في الأردن وكذلك على النمو وخلق فرص العمل.

2. إضافةً إلى ذلك، وكنتيجةً للأزمة السورية، يستضيف الأردن حوالي 1.3 مليون سوري¹، منهم 666,217 لاجئاً مسجلاً لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويعيش نحو 90% من هؤلاء اللاجئين في المدن والبلدات والقرى الأردنية، ويستخدمون

¹ وفق تعداد دائرة الإحصاءات العامة 2015.

مرافق البنية التحتية الاجتماعية والمادية القائمة، مما يؤثر على تقديم الخدمات الأساسية. وقد حدث تدهور ملحوظ في جودة الخدمات المقدمة في العديد من القطاعات الحيوية، ومن بينها الرعاية الصحية والتعليم والخدمات البلدية وغيرها. كما أدى تدفق اللاجئين إلى زيادة إجمالي عدد سكان الأردن إلى 9.5 ملايين في عام 2017². وبوجه عام، تشير التقديرات الحكومية إلى أن تكلفة استضافة اللاجئين السوريين بالموازنة تقارب 1.4 مليار دولار أمريكي سنوياً.

السياق القطاعي والمؤسسي

3. منذ عام 2016، يدعم برنامج توفير الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين باستخدام أداة تمويل البرامج وفقاً للنتائج (P159522)، على نحو مرض، تنفيذ مكون الفرص الاقتصادية لميثاق الأردن الذي يهدف إلى تحسين فرص العمل وفرص ريادة الأعمال للمواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين. و يدعم البرنامج تنفيذ إصلاحات سوق العمل لتمكين مشاركة اللاجئين السوريين في القوى العاملة بصورة رسمية وقانونية. ويهدف هذا البرنامج أيضاً إلى تحسين قدرة الأردن التنافسية وعلى جذب الاستثمار من خلال الإصلاحات التالية في مجالي مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار: (أ) تحسين الإطار القانوني لممارسة الأعمال من المنزل (أنجز في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2017)، (ب) تحسين وضوح القوانين والتشريعات النازمة لبيئة الأعمال (أنجز في أبريل/نيسان 2018)، (ج) تبسيط عملية منح رخص المهن (قانون منح التراخيص قيد النقاش حالياً في مجلس النواب)، (د) تسهيل التجارة: توسيع برنامج القائمة الذهبية لدائرة الجمارك (قيد التنفيذ منذ 2019)؛ و (هـ) تشجيع الاستثمار واستدامته: وضع أهداف كمية لهيئة الاستثمار الأردنية (قيد التنفيذ منذ عام 2017).

4. يُصنّف أداء البرنامج الأصلي على أنه مُرضي، وتم صرف 96% من القرض بحلول مارس/آذار 2020 (بما في ذلك دفعة مقدمة قدرها 25% عند دخول المشروع حيز التنفيذ). ويعكس ذلك نسبة تحقق للنتائج قدرها 72%. ويُصنّف أداء المشروع على أنه مُرضٍ أيضاً حيث يتم تنفيذ معظم المؤشرات المرتبطة بالصرف بشكل جيد للغاية. ويتم تنفيذ المؤشرات المرتبطة بالصرف ذات الصلة بالعمل اللائق (المؤشر 2)، ومناخ الاستثمار (المؤشر 3)، و تسهيل التجارة (المؤشر 4)، وتشجيع الاستثمار (المؤشر 5) وفق المسار المقرر.

نطاق تمويل البرامج وفقاً للنتائج

5. يهدف التمويل الإضافي البالغ 100 مليون دولار، وهو ما يعادل اعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية المقدمة على أساس شروطها العادية، إلى دعم برنامج الإصلاح الطموح للحكومة الأردنية من أجل تنمية الاقتصاد الأردني من خلال إصلاحات مناخ الاستثمار والإصلاحات القطاعية. كما يواصل المشروع دعم الأردن في تنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية والوفاء بالتزاماته بميثاق الأردن بتمكين اللاجئين السوريين من الاستفادة من الفرص الاقتصادية.

² المرجع السابق.

6. سيواصل المشروع إفادة اللاجئين السوريين بشكل مباشر من خلال إتاحة الوصول إلى الركائز الثلاث للفرص الاقتصادية:

- أ. الوصول إلى سوق العمل من خلال توسيع التزام الحكومة الأردنية بالسماح للسوريين بالمشاركة في سوق العمل دون أي تكلفة، وإصدار تصاريح عمل تتجاوز تاريخ الإقفال الأصلي للمشروع حتى نهاية عام 2022. وسيتم جعل نظام تصاريح العمل أكثر كفاءة ومرونة.
- ب. إتاحة الوصول إلى فرص ريادة الأعمال من خلال الأعمال والأنشطة القائمة في المنازل، وفتح القطاعات المغلقة مثل صناعة الأغذية والحرف اليدوية والخياطة لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة السورية التي يقل عدد العاملين فيها عن 10 موظفين (منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2018). وسيعود ذلك بالنفع على النساء بوجه خاص.
- ج. تعزيز سبل الحصول على التمويل من خلال الخدمات المالية الرقمية، وفقاً لما تجيزه إستراتيجية الشمول المالي الجديدة. ويشكل ذلك أيضاً السبيل الوحيد المتاح لدمج السوريين في القطاع المالي.

7. يركز المشروع بوجه خاص على التمكين الاقتصادي للمرأة ويهدف إلى الإسهام في:

- أ. التوسع في أنشطة ريادة الأعمال النسائية من خلال تحسين مناخ الاستثمار أمام منشآت الأعمال من المنازل.
- ب. زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل من خلال معالجة مسألة الأعراف الاجتماعية.
- ج. زيادة تشغيل النساء من خلال تحسين مناخ الاستثمار في قطاع رعاية الأطفال.

8. وسيجري تمديد البرنامج لعامين آخرين حتى يناير/كانون الثاني 2023. و سيتضمن تعديلات على المؤشر الأول المرتبط بالصرف وتعديله بحيث يعكس حقيقة عدم مقدرة المؤشر الحالي على رصد واقع توظيف السوريين في الأردن، وكذلك المؤشرات الجديدة المرتبطة بالصرف التي تدعم:

- أ. تحسين متطلبات العمل في القطاع الرسمي وظروف العمل
- ب. تحسين سبل الحصول على التمويل الرقمي
- ج. تحسين الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء من خلال اقتصاد الرعاية وتحسين الأعراف الاجتماعية
- د. تحسين القدرة التنافسية للصادرات

ج. الأهداف الإنمائية للبرنامج

الهدف (الأهداف) الإنمائي للبرنامج

الهدف الإنمائي للمشروع: "تحسين الفرص الاقتصادية المتاحة للأردنيين واللاجئين السوريين في الأردن"

المؤشرات على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع:

- أ. تنظيم سوق العمل وتحسين ظروف العمل
- ب. تحسين سبل الحصول على التمويل الرقمي
- ج. تحسين الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء من خلال اقتصاد الرعاية وتحسين الأعراف الاجتماعية
- د. تحسن القدرة التنافسية للصادرات

د. الآثار البيئية والاجتماعية

9. تُعتبر المخاطر الاجتماعية والبيئية الإجمالية للبرنامج حالياً متوسطة بشكل عام، وتعتبر المخاطر البيئية والاجتماعية للبرنامج متوسطة. ويراعي هذا التصنيف أداء المشروع الأصلي، وتصميم الأنشطة الجديدة وإعادة الهيكلة المقترحة في إطار التمويل الإضافي. ويتألف البرنامج من مجموعة متنوعة من الأنشطة لتعزيز الفرص الاقتصادية للمواطنين الأردنيين والسوريين. ويتمثل الخطر الرئيسي للبرنامج في أن الفرص الاقتصادية التي يتيحها البرنامج بشكل غير مباشر ترتبط بظروف العمل السيئة. وفي الأردن، من الممكن تحسين ممارسات العمل في عدد من القطاعات، منها البناء والصناعات التحويلية والزراعة، ومن بين هذه الممارسات: تدني الأجور، والعمل الإضافي، والضمان الاجتماعي، وعمالة الأطفال، والصحة والسلامة المهنيتين، للفئات الهشة على الأخص، بما في ذلك اللاجئين السوريين. وقد تم تصميم البرنامج لتعزيز تنظيم العمالة ونظم التفتيش، وتغطية الضمان الاجتماعي. وتتعلق المخاطر الاجتماعية الأخرى المرتبطة بالبرنامج بجودة خدمات رعاية الطفل المقدمة في إطار البرنامج، واحتمال الاستفادة من مزايا البرنامج بشكل غير عادل كالخدمات المالية الرقمية أو فرص ريادة الأعمال. ويتم الحد من هذه المخاطر من خلال تصميم البرامج والإجراءات اللازمة. ومن غير المتوقع أن يؤدي البرنامج إلى تفاقم التوترات الاجتماعية ومن المرجح أن يحسن الوضع العام عن طريق الحد من الضغوطات التي تسهم في نشوب الصراعات مثل توافر فرص الحصول على سبل كسب العيش وظروف العمل اللائق. ومن غير المتوقع أن يؤدي البرنامج إلى أي استحواذ قسري مباشر أو غير مباشر على الأراضي. وتهدف الأنشطة الرامية لتشجيع الصادرات الزراعية إلى إدخال تحسينات صغيرة على شبكات الري أو مرافق التخزين الباردة للمزارعين من القطاع الخاص، وسيكون أي استحواذ على الأراضي على أساس نهج التراضي بين المشتري والبائع.

10. تعتبر المخاطر البيئية للبرنامج متوسطة. يدعم التمويل الإضافي بشكل رئيسي تدخلات لسياسات عليا تهدف إلى تعزيز الفرص الاقتصادية، إلا أنه ستكون هناك بعض الاستثمارات الضرورية لتحقيق النتائج المرجوة. وتتمثل الاستثمارات/الأنشطة الرئيسية التي قد تكون لها آثار بيئية محدودة في تلك الاستثمارات المتصلة بالمؤشر رقم 10، مثل إقامة مناطق تخزين باردة واستبدال شبكات الري على مستوى المزارع لرفع كفاءة استخدام المياه. وتعتبر الآثار البيئية المرتبطة بهذه الأنشطة متوسطة. وسيشمل البرنامج العديد



من المنافع البيئية، مثل تحسين أوضاع الصحة والسلامة المهنية من خلال تحسين إجراءات التنقيش على العمل (المؤشر المرتبط بالصرف 6)، والحد من الضغط على الموارد المائية الشحيحة من خلال تشجيع التوسع في الزراعة الأكثر كفاءة في استخدام المياه (المؤشر المرتبط بالصرف 10)، وزيادة الفعالية بحيث تؤدي سلاسل القيمة إلى تقليل الهدر في المنتجات الزراعية (المؤشر المرتبط بالصرف 11).

11. تم إدراج المخاطر والاستنتاجات وتدابير الحد من المخاطر الموصى بها بالتفصيل في ملحق إضافي لتقييم النظم البيئية والاجتماعية للبرنامج الأصلي جرى إعداده [والإفصاح عنه في 17 أبريل/نيسان 2020] (انظر الموجز الوافي في الملحق 4). ويغطي الملحق الإضافي الجوانب التالية: (أ) التقدم المحرز في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التقييم الأصلي للنظم البيئية والاجتماعية؛ (ب) أي تغيير منذ عام 2016 في الأنظمة البيئية والاجتماعية الوطنية ذات الصلة بأنشطة البرنامج؛ (ج) المخاطر الجديدة التي من الممكن أن تكون قد نشأت منذ عام 2016؛ و (د) المخاطر الجديدة المرتبطة بالأنشطة الجديدة المقترحة في إطار التمويل الإضافي.

12. يمكن للمجتمعات المحلية والأفراد الذين يعتقدون أنهم تضرروا نتيجة لإحدى عمليات تمويل هذا البرامج ، حسب التعريف الوارد في السياسات والإجراءات السارية، أن يتقدموا بشكاويهم من خلال آلية معالجة الشكاوى المناطة بالبرنامج أو إلى دائرة معالجة الشكاوى لدى البنك الدولي. وتكفل الدائرة مراجعة الشكاوى فور تلقيها بغرض معالجة المخاوف المتصلة بالمشروع. كما يمكن للمجتمعات المحلية والأفراد المتضررين أن يقدموا شكاوهم إلى هيئة التنقيش المستقلة التابعة للبنك الدولي التي تقرر ما إذا كان قد وقع ضرر - أو يمكن أن يقع - نتيجة لعدم التزام البنك بسياساته وإجراءاته. ويجوز رفع الشكاوى في أي وقت بعد أن يتم لفت انتباه البنك الدولي مباشرة إلى هذه المخاوف، وإعطاء الفرصة لجهاز إدارته للرد عليها. للمزيد من المعلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى دائرة معالجة المظالم بالبنك، يرجى زيارة الموقع: <http://www.worldbank.org/GRS>. للمزيد من المعلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى هيئة التنقيش المستقلة التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة الموقع: www.inspectionpanel.org.



هـ. التمويل

(نموذج) تمويل البرنامج

المصادر	المبلغ (بالمليون دولار)	% من المجموع
المؤسسة الدولية للتنمية	100.00	100.00
اعتماد من المؤسسة الدولية للتنمية	100.00	100.00
إجمالي تمويل البرنامج	100.00	

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

الاسم:	مريم آية علي سليمان
المنصب:	أخصائية أولى في شؤون القطاع الخاص
الدور:	رئيس فريق العمل (إطار المساءلة واتخاذ القرار)
رقم الهاتف:	5220+85950 /
البريد الإلكتروني:	maitalislimane@worldbank.org

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المتلقية للمنحة

المقترض:	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن
للاتصال:	زينة طوقان
المسمى الوظيفي:	أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي
البريد الإلكتروني:	zeina.toukan@mop.gov.jo
رقم الهاتف:	962 64634511



الجهات المسؤولة عن إدارة التنفيذ

الجهة المسؤولة عن إدارة التنفيذ			وزارة العمل
للاتصال:			فاروق الحديدي
رقم الهاتف:			962 6 01 02 03 04
الجهة المسؤولة عن إدارة التنفيذ:			هيئة الاستثمار الأردنية
للاتصال:			فريدون حرتوقة
رقم الهاتف:			962 65608416
الجهة المسؤولة عن إدارة التنفيذ:			وزارة التجارة والصناعة
للاتصال:			يوسف الشمالي
رقم الهاتف:			9621111111
الجهة المسؤولة عن إدارة التنفيذ:			أمانة عمان الكبرى



للاتصال:	علي الحديدي	المسمى الوظيفي:	رئيس دائرة تراخيص المهن
رقم الهاتف:	9621111111	البريد الإلكتروني:	alihadidi@gam.jo

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة		الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ:
المسمى الوظيفي:		للاتصال:
البريد الإلكتروني:		رقم الهاتف:

الجهة المسؤولة عن إدارة التنفيذ:		وزارة الإدارة المحلية
للاتصال:		المسمى الوظيفي:
رقم الهاتف:		البريد الإلكتروني:

الجهة المسؤولة عن إدارة التنفيذ:		البنك المركزي الأردني	
للاتصال:		المسمى الوظيفي:	
رقم الهاتف:		البريد الإلكتروني:	



الجهة المسؤولة عن إدارة التنفيذ:		وزارة التنمية الاجتماعية	
للاتصال:		المسمى الوظيفي:	
رقم الهاتف:		البريد الإلكتروني:	

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

البنك الدولي

H Street, NW 1818

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202)473-1000

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/projects>